

The Impact of Applying Islamic Accounting Standards on Sharia Compliance in Yemeni Islamic Banks (A Field Study)

Jamal Ahmed Mohammed Saeed

Department of Accounting, Faculty of Administration Science, Al-Baydha University, Al-Baydha, Yemen

*Corresponding Author issavasser16@gmail.com

أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الامتثال الشرعي في البنوك
الإسلامية اليمنية (دراسة ميدانية)

جمال أحمد محمد سعيد

قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة البيضاء، البيضاء، اليمن

Accepted: 9/12/2025

Published: 31/12/2025

ABSTRACT

Introduction:

Islamic banks seek to balance financial performance with adherence to Sharia principles. Accordingly, this study aimed to identify the impact of applying Islamic accounting standards on Sharia compliance in Yemeni Islamic banks.

Methods:

The study adopted a descriptive-analytical approach. Data were collected through a questionnaire distributed to a sample of 55 employees working in Yemeni Islamic banks. The data were analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), employing descriptive statistics such as means, relative weights, and tests for differences among demographic variables.

Results:

The findings revealed that the level of application of Islamic accounting standards was high, with a mean score of (3.75) and a relative weight of (74%). The level of Sharia compliance was very high, with a mean score of (4.15) and a relative weight of (83.09%). The results also indicated a significant positive impact of applying Islamic accounting standards on Sharia compliance. No statistically significant differences were found due to demographic variables (educational qualification, specialization, age group, or years of experience), except for the job title variable.

Conclusions:

The study concluded that the application of Islamic accounting standards effectively enhances Sharia compliance in Yemeni Islamic banks. It recommended strengthening the use of participatory Islamic financing instruments, such as *Musharakah* and *Salam*, through staff training and the development of relevant policies and procedures.

Keywords: Accounting Standards, Sharia Compliance, Yemeni Islamic Banks.

الخلاصة

المقدمة:

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التوازن بين الالتزام بالمعايير المالية وتحقيق الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وانطلاقاً من ذلك، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

طرق العمل:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على عينة مكونة من (55) موظفًا في عدد من البنوك الإسلامية اليمنية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، من خلال حساب المتوسطات الحسابية والأوزان النسبية واختبار الفروق بين المتغيرات الديموغرافية.

النتائج:

أظهرت النتائج أن درجة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية كانت عالية بمتوسط حسابي (3.75) ووزن نسبي (74%)، كما أن مستوى الامتثال الشرعي كان مرتفعاً جداً بمتوسط حسابي (4.15) ووزن نسبي (83.09%). كما تبين وجود أثر إيجابي لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الامتثال الشرعي، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمعظم المتغيرات الديموغرافية باستثناء المسمى الوظيفي.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يسهم بفاعلية في تعزيز الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية. وأوصت بضرورة دعم تطبيق أدوات التمويل الإسلامي ذات الطابع التشاركي مثل المشاركة والسلم عبر تدريب الكوادر وتطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة ، الامتثال الشرعي، البنوك الإسلامية اليمنية.

المقدمة:

اثبتت المصارف الإسلامية ميزتها التنافسية في القطاع المالي في اغلب الدول الإسلامية وغير الإسلامية من خلال الخدمات التي قدمتها لعملائها دون التعامل بالنظام الربوي، ومن خلال اعتمادها على معايير المحاسبة الإسلامية والتي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية [1-2]، وقد اثبتت ايضاً أنها أكثر فعالية من البنوك التقليدية من حيث كفاءة الأداء المالي [3].

كما أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم بإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والأخلاقيات ومعايير الضبط والمعايير المختصة بالصناعة المصرفية والمالية الإسلامية وتحظى هذه المعايير بقبول دولي وإقليمي واسع ومطبقة حالياً في عدد من المؤسسات المالية الإسلامية، فهي تصب في خانة العرض والإفصاح وتحت إدارة المؤسسة المالية الإسلامية على الشفافة والعدل في التعامل وعدم أكل أموال الناس بالباطل [6-9].

وحسب دراسة استبيانيه أجمعت آراء ما نسبة 91% من الإجابات المقبولة وبالأغلبية بنسب تتراوح بين (65 إلى 73%) على موافقتها بشدة على أهمية نتائج تطبيق معايير المحاسبة المالية رقم (01) "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" في ترشيد قرار الاستثمار بالمصارف الإسلامية نظراً لأهمية تلك النتائج إلى حد بعيد في تحليل المخاطر بتلك المصارف، كما اتفقت تلك الآراء كذلك وبنسب عالية تراوحت بين (56 إلى 60%) أي ما يعادل 12 إلى 15 إجابة من أصل 23 على اعتبار متطلبات تطبيق معيار المحاسبة المالية [10-14].

ويعتبر الامتثال الشرعي بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة في المصارف الإسلامية أحد أهم أسس وعوامل نجاحها في المحافظة على سمعتها ومصداقيتها وتعاملها بالعدالة والشفافية وحماية مصالح المساهمين والمودعين والاطراف ذات العلاقة، فالامتثال بالتشريعات يوف للمؤسسات الحماية من العقوبات والغرامات والمخاطر المرتبطة بالسمعة، ويعد الامتثال الشرعي الدافع الأبرز لتكون مسؤوليته شاملة ومتعددة الجوانب تقع على عاتق جميع الأطراف في المصارف المالية وإدارتها ابتداءً من مجلس الإدارة التنفيذية العليا، وانتهاءً بجميع الموظفين كل ضمن اختصاصه، في ضوء المهام المناطة بهم والصلاحيات الموكلة إليهم [14-19].

أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية يمثل تحدياً كبيراً، حيث أن هناك العديد من التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تطبيق هذه المعايير، منها نقص الخبرة والتدريب في مجال المحاسبة الإسلامية، وصعوبة تطبيقها على المعاملات المالية المعقدة، ونقص الشفافية والمساءلة في تطبيقها، وتأثرها بالعوامل الثقافية والاجتماعية على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وبذلك فقد تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

ويمكن ان تتمثل في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

تهدف الدراسة الحالية إلى "التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية". وانبثق من الهدف العام الأهداف الفرعية الآتية:

1- التعرف على درجة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى البنوك الإسلامية اليمنية.

2- تحديد مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية.

3- التعرف على أثر ذات دلالة احصائية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية.

4- التعرف على الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى البنوك الإسلامية اليمنية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية).

5- التعرف على الفروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية).

الدراسات السابقة:

أ- الدراسات ذات علاقة بمتغير المحاسبة الإسلامية:

1-دراسة يونس، ومحمد (2023): تحت عنوان: "تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFL) في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في إقليم كردستان بالعراق"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المصارف الإسلامية العاملة في الإقليم لمعايير المحاسبة الإسلامية، واعتمدت على تحليل القوائم المالية السنوية والبيانات والمعلومات المنشورة على المواقع الرسمية للمصارف، وتمثلت عينة الدراسة في الإسلامية العاملة في إقليم كردستان بالعراق، وتوصلت الدراسة إلى أن تعليمات البنك المركزي العراقي أكثر فاعلية في الرقابة على المصارف الإسلامية الواقعة مراكزها الرئيسية في بغداد مقارنة بالمصارف الإسلامية الواقعة مراكزها الرئيسية في الإقليم، حيث أن الأداء المالي للمصارف في فترة قبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية كانت أفضل من الفترة التي تلت تطبيق هذه المعايير، وهذا يشير إلى وجود خلل في التطبيق الفعلي لهذه المعايير مما أدى لعدم جدواها في رفع مستوى الأداء المالي للمصارف [20].

2-دراسة كريم (2021): تحت عنوان: "مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية وتحليل أهم المشاكل في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتقارير المالية، وتحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية العراقية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنهج المحاسبي المتبع في المصارف الإسلامية عينة الدراسة اعتمدت على الأسلوب التقليدي والذي شابه العديد من التناقضات في العرض والافصاح عن القوائم المالية، وهو لا يتلاءم بكل ما فيه مع المنهج الإسلامي وخصوصيته المستندة إلى الحلال والحرام ونظرة الشريعة الإسلامية إلى الملكية إلى المال وطرق كسبه، وأن هناك تقارب بمدى التزام المصارف بالسياسات الانتمائية [15].

3-دراسة وسام (2020): تحت عنوان: "أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية: دراسة مقارنة بين مجموعة من المؤسسات في الأردن والسودان"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية على أداء المؤسسات المالية الإسلامية، واعتمدت على عدة مناهج علمية من التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي والمنهج المقارن والمسح للعينة، وتوصلت الدراسة إلى تباين في الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تعيش فيها الدولتين.

الطرق:

فرضيات الدراسة:

على ضوء تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات لكي تلائم متغيرات الدراسة، وتمثلت في الفرضية الرئيسية الآتية: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية". وانبثق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

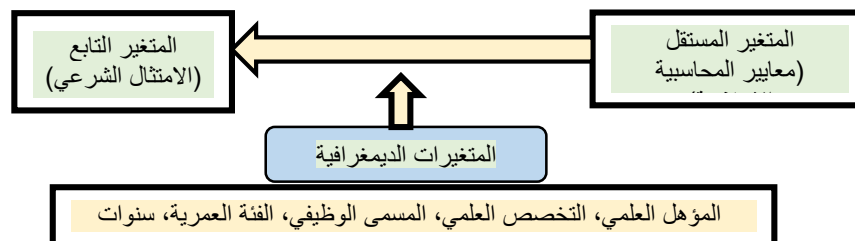
- 1- درجة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى البنوك الإسلامية اليمنية عالية.
- 2- مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية عالي.
- 3- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.
- 4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى البنوك الإسلامية اليمنية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية).
- 1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية).

أنموذج الدراسة:

تشمل الدراسة على متغيرين، هما:

- 1- المتغير المستقل: معايير المحاسبة الإسلامية.
- 2- المتغير التابع: الامتثال الشرعي.

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة



حدود الدراسة: تكمن حدود الدراسة في الآتية:

1- **الحدود الموضوعية:** الدراسة تتناول متغير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومتغير الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

2- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة الميدانية على البنوك الإسلامية اليمنية في أمانة العاصمة (صنعاء).

3- **الحدود البشرية:** يتمثل مجتمع الدراسة على موظفي البنوك الإسلامية اليمنية بأمانة العاصمة (صنعاء).

4- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة في العام 2025م.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، والذي يعرف بأنه: طريقة في الدراسة تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة ومتاحة للدراسة ومتاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها، ويستطيع الباحث أن يتعامل معها فيصفها ويحللها [21] والذي سعى الباحث من خلاله لجمع البيانات النوعية، والكمية المقننة، والمتعلقة بالظاهرة، أو المشكلة قيد الدراسة من خلال استبانة تم توزيعها لمجتمع الدراسة، ومن ثم قام الباحث بترتيب المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وصولاً إلى الاستنتاجات التي تصف الظاهرة وصفاً دقيقاً.

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة من موظفي البنوك الإسلامية اليمنية بأمانة العاصمة (صنعاء) ومنها: بنك التضامن الإسلامي، بنك سبأ الإسلامي، بنك اليمن والبحرين الشامل، مصرف الكرمي الإسلامي للتمويل الأصغر، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيعها عشوائياً حيث قام الباحث بتوزيع عدد (60) استبانة استبيان على المستهدفين، واستجاب (55) فرداً أي ما نسبته (91.7%) من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

مصادر جمع المعلومات:

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع المعلومات:

1- **المصادر الأولية:** تم جمع البيانات والمعلومات من البنوك الإسلامية اليمنية، وذلك من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، ثم تم تجميعها، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف اختبار الفرضيات.

2- **المصادر الثانوية:** جمع الباحث المعلومات من الكتب، والدوريات المتخصصة، والمجلات، والرسائل العلمية، والانترنت ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك من أجل بناء الإطار النظري للدراسة والقيام بالدراسة الميدانية.

صدق الاستبانة:

ويقصد بها أن تقيس أسئلة الاستبانة لما وضعت لقياسه، وتم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

أ- الصدق التكويني (الاتساق الداخلي):

ويقصد به مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي إليه هذه العبارة، قد قام الباحث بقياس الصدق البنائي من خلال معامل الارتباط، والذي يقيس مدى الاتساق والانسجام في كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، ومن خلال حساب معاملات الارتباطات بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه، حيث يوضح جدول رقم (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "متغير المحاسبة القضائية" والدرجة الكلية الذي تنتمي إليه الفقرات، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة ادناه في الجدول دالة احصائيا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وذلك يعتبر صادق لما وضع لقياسه.

رقم (1) يوضح معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات محور الدعم التنظيمي

جدول

تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية				الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية			
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1 ف	.567**	9 ف	.778**	1 ف	.684**	9 ف	.528**
2 ف	.573**	10 ف	.794**	2 ف	.754**	10 ف	.600**
3 ف	.567**	11 ف	.788**	3 ف	.733**	11 ف	.808**
4 ف	.610**	12 ف	.808**	4 ف	.750**	12 ف	.715**
5 ف	.784**	---	---	5 ف	.866**	13 ف	.870**
6 ف	.777**	---	---	6 ف	.658**	14 ف	.795**
7 ف	.729**	---	---	7 ف	.602**	15 ف	.747**
8 ف	.747**	---	---	8 ف	.804**	16 ف	.778**

** = تعني أن الارتباط عند مستوى دلالة (0,05)

يتضح من الجدول رقم (1) أن جميع فقرات المحور الأول (المتغير المستقل) "تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية" أن جميع الفقرات جاءت مرتبطة بالمتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة بدرجة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية تتراوح بين (.567) و (.808). وأن جميع فقرات النحور الثاني (المتغير التابع) "الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية" أن جميع الفقرات جاءت مرتبطة بالمتوسط الكلي للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة بدرجة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية تتراوح بين (.528) و (.870). مما يشير إلى عدم وجود فقرات قد تضعف من المصادقية البنائية للاستبيان.

ب- الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الاداة الذي يقيس مدى تحقق الاهداف التي تريد الاداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، حيث يبين الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط في جميع فقرات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) وبذلك تعتبر جميع فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (2) يوضح معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الدراسة والدرجة الكلية للاستبانة

متغيرات الدراسة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المتغير المستقل (تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية)	.906**	.000
المتغير التابع (الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية)	.782**	.000

**= تعني أن الارتباط عند مستوى دلالة (0,05)

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع معاملات ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي إليه، ومع بقية فقرات المحور دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0,05)، وبذلك تعدّ جميع فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه، وأن الأداة (الاستبانة) تمتلك صدقاً تكوينياً، ويمكن الوثوق في نتائجها، وصلاحياتها لما أعدت لقياسه.

ج- اختبار الثبات:

تم احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لفقرات الدراسة كأداة رئيسية لتقييم الاتساق الداخلي، حيث يشير المعامل إلى مدى ارتباط البنود مع بعضها البعض ضمن نفس المحور، إذا كانت قيمة المعامل مرتفعة (عادةً فوق 0.7)، فهذا يؤكد أن فقرات الدراسة ذات صدق وثبات عاليين، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة حول دراسة اثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الامتثال الشرعي في البنوك اليمنية.

جدول رقم (3) يوضح معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	قيمة الفا كرونباخ	عدد الفقرات
تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية	.765	12
الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية	.955	16
الاستبانة كاملة	.939	27

في الجدول رقم (3) تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، باحتساب معامل كرونباخ ألفا على عينة استطلاعية 20 مفردة باعتباره مؤشر على التجانس الداخلي، لعدد (27) فقرة التي استقرت عليها الدراسة، حيث بلغ معامل الثبات للأداة ككل (0.939)، وقيم معاملات الثبات تراوحت ما بين (0.765-0.955) لمتغيرات الدراسة، مما يؤكد على أن الاستبانة تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والتماسك الداخلي، ويمكن الاعتماد عليها في جمع البيانات وتحليلها، وأنها مناسبة لأغراض الدراسة ولأهداف التي وضعت من أجلها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم تبرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الاحصائي Social the for Package Statistical . Sciences وقد تم استخدام الادوات الاحصائية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والترتيب، وذلك لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما وتفيد في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ ((Alpha s'Cronbach لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.

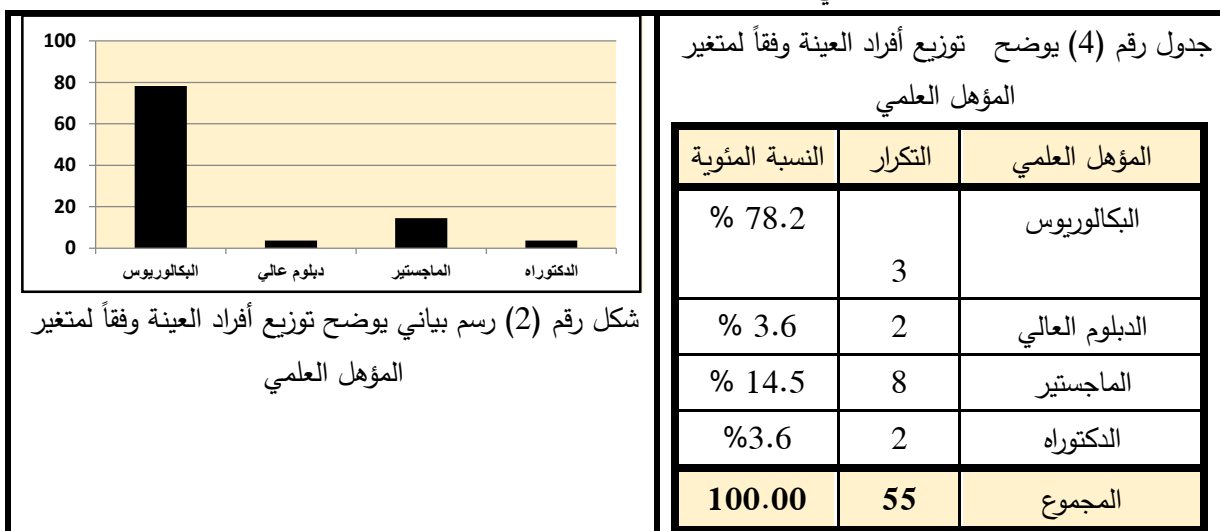
3- Coefficient Correlation Pearson معامل ارتباط بيرسون، وذلك لإيجاد صدق الاستبانة الداخلية.

4- اختبار الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد لمعرفة اثر المحاسبة القضائية في حل المنازعات المالية.

تحليل خصائص العينة:

في هذا القسم تم توضيح خصائص العينة المستخدمة في الدراسة، من حيث المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، والفئة العمرية، وسنوات الخبرة، والتي تساعد على فهم طبيعة الأفراد الذين تم جمع المعلومات منهم، والتي توفر مؤشرات حول مصداقية النتائج واستنتاجاتها، حيث تم في هذه الدراسة، تحليل بيانات (55) مشاركاً من العاملين في البنوك الإسلامية اليمنية، بهدف التعرف على خصائصهم الديموغرافية ودورها في فهم واقع تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وتأثيرها على الامتثال الشرعي، وتم مناقشة خصائص العينة من خلال نتائج التحليل الاحصائي لأفراد عينة الدراسة، بإيجاد التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، وهي كالتالي:

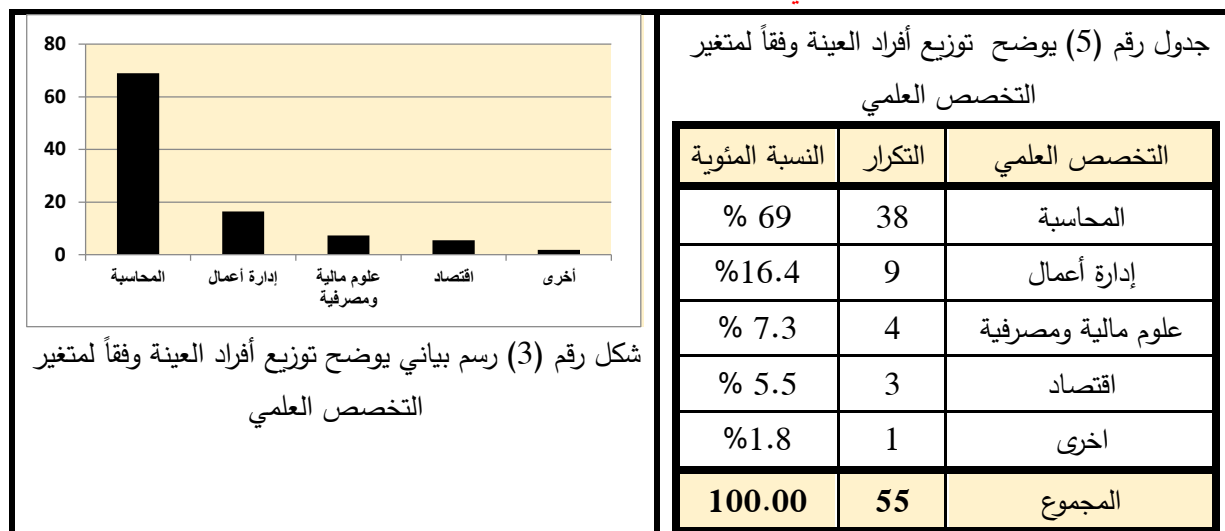
1- خصائص العينة وفق المؤهل العلمي:



يوضح الجدول رقم (4)، والشكل رقم (2) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي، أن غالبية افراد العينة في الدراسة مستوى تعليمهم البكالوريوس حيث بلغ عددهم (43)، ونسبة (78.2%)، يليهم ممن مؤهلهم الماجستير حيث بلغ عددهم (8)، ونسبة (14.5%)، يليهم ممن مؤهلهم الدبلوم العالي حيث بلغ عددهم (2)، ونسبة (3.6%)، والدكتوراه حيث بلغ عددهم (2)، ونسبة (3.6%). وهذا يعكس ان غالبية الكوادر العاملة في البنوك الإسلامية اليمنية من

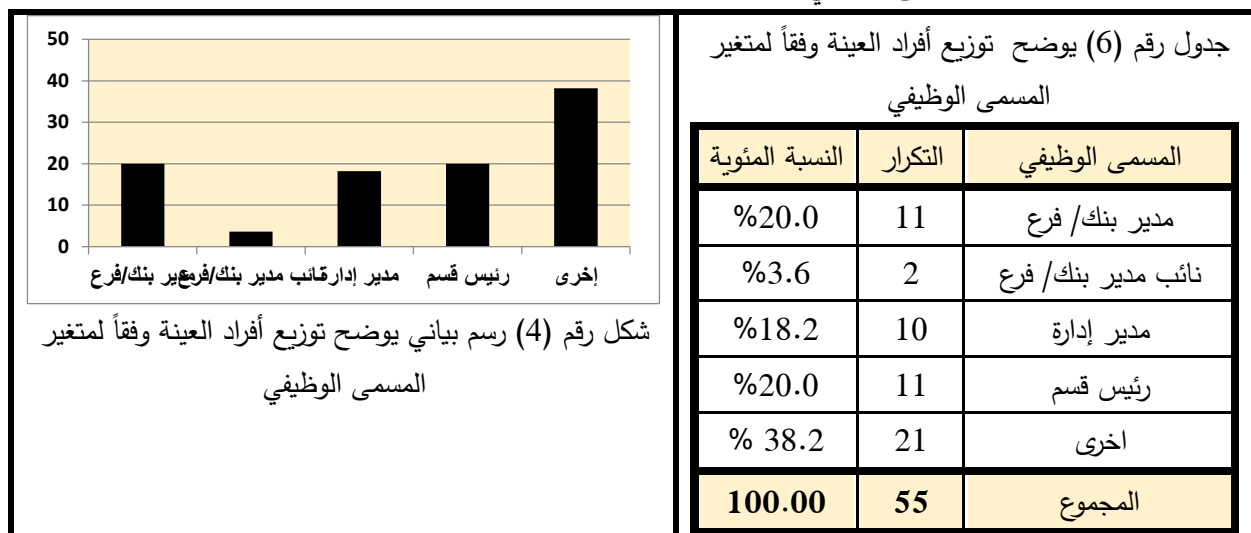
ذوي المؤهلات المتوسطة إلى العليا، مع هيمنة واضحة لحملة البكالوريوس، مما قد يشير إلى حاجة البنوك اليمنية إلى تعزيز الكوادر ذات الخبرة الأكاديمية العالية مثل الماجستير والدكتوراه في مجال المحاسبة والمصارف الإسلامية.

2- خصائص العينة وفق التخصص العلمي:



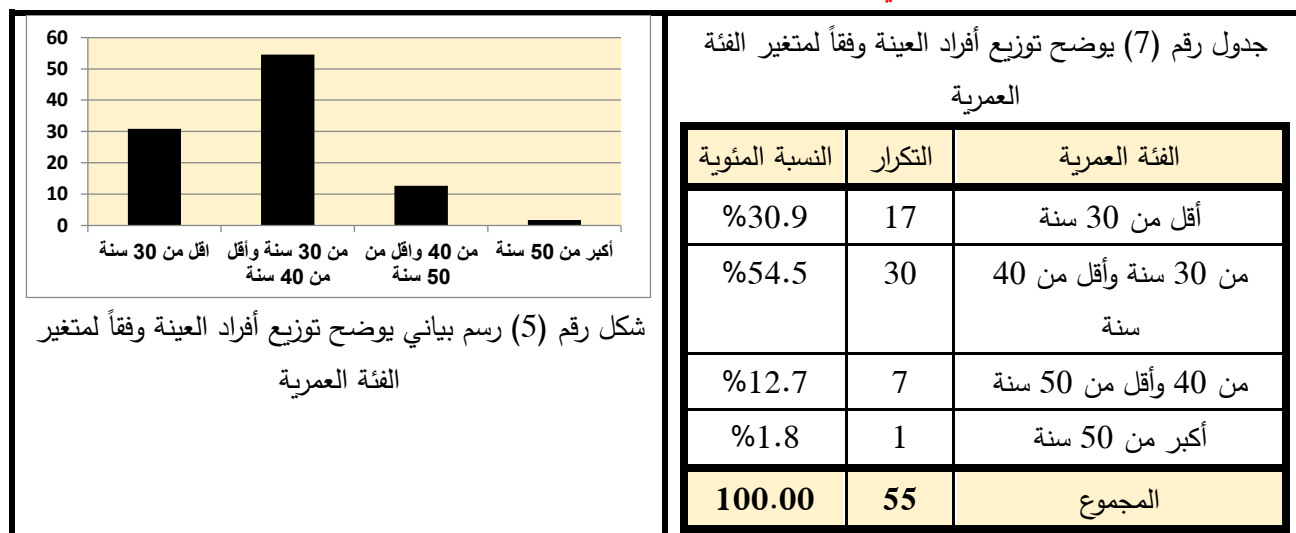
يوضح الجدول رقم (5)، والشكل رقم (3) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي، أن غالبية أفراد العينة في الدراسة تخصصهم العلمي (محاسبة)، حيث بلغ عددهم (38)، ونسبة (69%)، والذي يُعد مؤشراً إيجابياً نظراً لارتباط الدراسة بموضوع المحاسبة الإسلامية، كما يدل على أن البنوك الإسلامية تعتمد بشكل كبير على خبراء محاسبين في عمليات التطبيق والامتثال الشرعي، يليهم ممن تخصصهم العلمي (إدارة أعمال) حيث بلغ عددهم (9)، ونسبة (16.4%)، يليهم ممن تخصصهم العلمي (علوم مالية ومصرفية)، حيث بلغ عددهم (4)، ونسبة (7.3%)، يليهم ممن تخصصهم العلمي (اقتصاد)، حيث بلغ عددهم (3)، ونسبة (5.5%)، يليهم ممن تخصصهم العلمي (أخرى)، حيث بلغ عددهم (1)، ونسبة (1.8%). كما لوحظ انخفاض نسبة تخصص العلوم المالية والمصرفية في أفراد العينة (16.4%)، ويُعد ذلك مؤشراً على ضعف الارتباط بين العاملين في البنوك وهذا التخصص، رغم أنه جوهري لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، مما يشير إلى حاجة البنوك لتعزيز استقطاب الكوادر المتخصصة في هذا المجال.

3- خصائص العينة وفق المسمى الوظيفي:



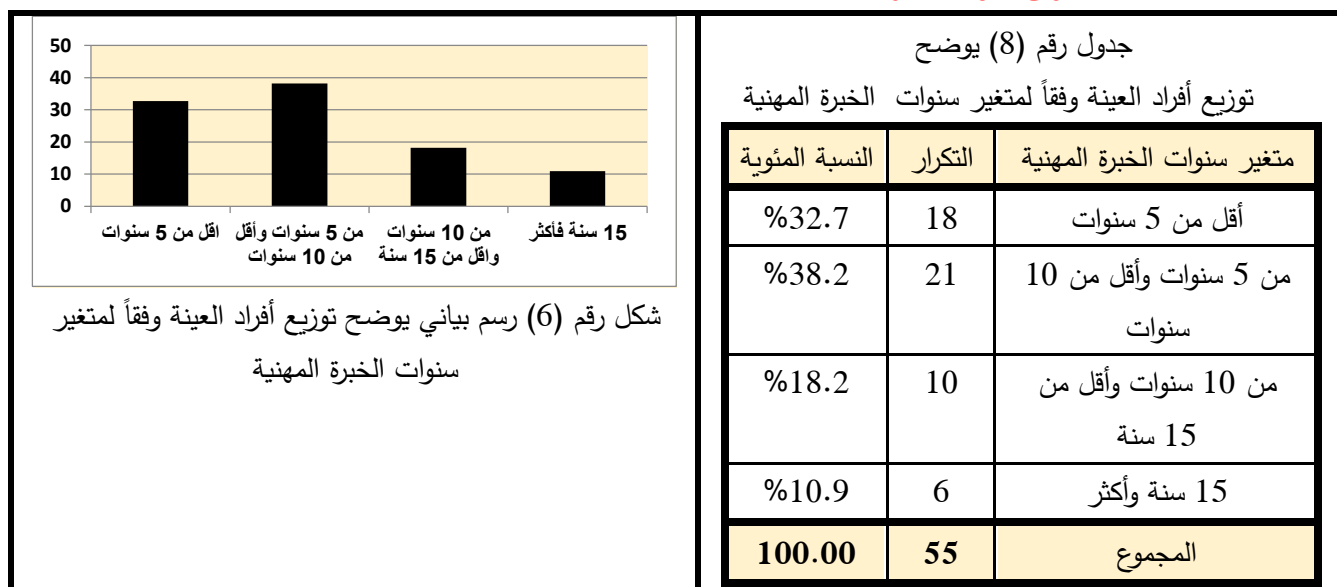
يوضح الجدول رقم (6)، والشكل رقم (4) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي، أن غالبية أفراد العينة في الدراسة المسمى الوظيفي (أخرى)، حيث بلغ عددهم (21)، ونسبة (38.2%)، يليهم (مدير بنك/ فرع) حيث بلغ عددهم (11)، ونسبة (20.0%)، و(رئيس قسم) حيث بلغ عددهم (11)، ونسبة (20.0%)، ويليه (مدير إدارة)، حيث بلغ عددهم (10)، ونسبة (18.2%)، ويليه (نائب مدير بنك/ فرع)، حيث بلغ عددهم (2)، ونسبة (3.6%)، والذي يتيح لهم رؤية شاملة للسياسات الداخلية والإجراءات المتعلقة بالامتثال الشرع، وهذا يعزز من مصداقية النتائج التي تم جمعها حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية،

4- خصائص العينة وفق الفئة العمرية:



يوضح الجدول رقم (7)، والشكل رقم (5) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية، أن غالبية افراد العينة في الدراسة الفئة العمرية (من 30 سنة وأقل من 40 سنة)، حيث بلغ عددهم (30)، وبنسبة (54.5%)، وهذا يدل على أن القوى العاملة في البنوك الإسلامية في اليمن ما زالت شابة نسبياً، وهو مؤشر على الديناميكية والنشاط في سوق العمل المصرفي الإسلامي، لكنه قد يشير أيضاً إلى نقص الخبرات الطويلة في بعض المجالات الخاصة مثل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، ويليهم (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (17)، وبنسبة (30.9%)، ويليهم (من 40 وأقل من 50 سنة) حيث بلغ عددهم (7)، وبنسبة (12.7%)، ويليهم (أكبر من 50 سنة)، حيث بلغ عددهم (1)، وبنسبة (1.8%).

5- خصائص العينة وفق سنوات الخبرة المهنية:



يوضح الجدول رقم (8)، والشكل رقم (6) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة المهنية، أن غالبية افراد العينة في الدراسة سنوات الخبرة المهنية (من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات)، حيث بلغ عددهم (21)، وبنسبة (38.2%)، ويليهم (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ عددهم (18)، وبنسبة (32.7%)، ويليهم (من 10 سنوات وأقل من 15 سنة) حيث بلغ عددهم (10)، وبنسبة (18.2%)، ويليهم (15 سنة وأكثر)، حيث بلغ عددهم (6)، وبنسبة (10.9%)، وهذا يوضح أن معظم الموظفين في البنوك الإسلامية ينتمون إلى الجيل الشاب أو المتوسط الخبرة، مما يستدعي توفير برامج تدريبية مستمرة لتعزيز معرفتهم بمعايير المحاسبة الإسلامية وربطها بتطبيق الامتثال الشرعي في العمليات اليومية.

الوزن المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة:

تم الإجابة على فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبي لتحديد مستوى فقرات وابعاد الدراسة، بحيث تأخذ الاجابات على الفقرات (عالي جداً - عالي - متوسط - منخفض - منخفض جداً)، واعطيت الاوزان (1,2,3,4,5) على التوالي، ويهدف تحديد المستوى تم استخراج الحدود الحقيقية

لفئات المتوسط الحسابي، وذلك باستخراج مدى الأوزان، وذلك بإيجاد الفرق بين أعلى وزن وأقل وزن لبدائل سلم الإجابة (5) - $1 = 4$ ، ثم تحديد طول الفئة، وذلك بتقسيم مدى الأوزان على عدد البدائل ($0.80 = 5/4$)، وفي الجدول رقم (9) تم توضيح فئات الحدود الحقيقية والمعنى اللفظي لقيم المتوسط الحسابي.

جدول رقم (9) يوضح الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي

الحدود الحقيقية لفئات المتوسط الحسابي	الوزن النسبي والمعنى اللفظي
1.80 - 1	1-36% منخفض جداً
2.60 - 1.81	37% الى 52% منخفض
3.40 - 2.61	53% الى 68% متوسط
4.20 - 3.41	69% الى 84% عالي
5 - 4.21	85% الى 100% عالي جداً

النتائج والمناقشة:

تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مستوى كل بعد على من ابعاد المحاسبة القضائية، وترتيبها ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، كما هو موضح في الجداول رقم (10).

جدول رقم (10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لمستوى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية

م	تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
1	يطبق البنك معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية.	3.95	1.026	79%	عالي
2	يلتزم البنك بتطبيق معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء.	3.85	1.079	77%	عالي
3	يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمضاربة.	3.18	1.292	64%	متوسط
4	يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمشاركة.	2.81	1.253	56%	متوسط
5	يقوم البنك بتطبيق معيار حقوق اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.	3.93	1.152	79%	عالي
6	يلتزم البنك بتطبيق معيار السلم والسلم الموازي.	4.16	0.918	83%	عالي
7	يقوم البنك بتطبيق معيار الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك.	3.09	1.093	62%	متوسط
8	يقوم البنك بتطبيق معيار الزكاة.	3.91	1.127	78%	عالي
9	يطبق البنك معيار الاستصناع والأستصناع الموازي.	3.49	1.052	70%	عالي
10	يطبق البنك معايير المحاسبة الإسلامية عند قياس الأصول والخصوم.	4.13	0.963	83%	عالي
11	يلتزم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الحد من تضارب الفتاوي أو الاجتهادات الشرعية.	4.22	0.854	84%	عالي جدا
12	يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لتقليل المخالفات الشرعية فيها.	4.25	0.844	85%	عالي جدا
الدرجة الكلية		3.69	0.56	74%	عالي

أظهرت نتائج التحليل في الجدول رقم (10)، ان درجة تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في البنوك اليمنية عالي (74%)، وبمتوسط (3.69) مما يؤكد على أن هناك تطبيق لمعايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية، وظهر ذلك من خلال المتوسطات للفقرات والتي تراوحت ما بين (2.81-4.25) والموضح كما يلي:

الفقرة رقم (12) "يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لتقليل المخالفات الشرعية فيها"، حصلت على المرتبة الأولى من وجهة نظر أفراد العينة بمتوسط (4.25)، ودرجة موافقة عالية جدا (85%)، مما يدل على أن البنوك الإسلامية اليمنية تعطي اهتماماً كبيراً لاستخدام معايير المحاسبة الإسلامية كوسيلة فعالة للحد من المخالفات الشرعية، مما يعكس الالتزام العالي بالضوابط الفقهية والرقابية، اما الفقرة رقم (11) "يلتزم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الحد من تضارب الفتاوي أو الاجتهادات الشرعية"، فحصلت على المرتبة الثانية بمتوسط (4.22)، ودرجة موافقة عالية جدا (84%)، مما يؤكد التزام البنوك باستخدام معايير محاسبية موحدة للتقليل من اختلافات الرأي بين الهيئات الشرعية، ما يعزز الشفافية والوضوح في

العمليات المالية، وحصلت الفقرة رقم (10) "يطبق البنك معايير المحاسبة الإسلامية عند قياس الأصول والخصوم"، على متوسط (4.13)، ودرجة موافقة عالية (83%)، مما يشير إلى وجود تركيز على دقة القياس وفق المبادئ الإسلامية، مما يساهم في تقديم صورة حقيقية عن المركز المالي للبنك، وحصلت الفقرة رقم (6) "يلتزم البنك بتطبيق معيار السلم والسلم الموازي، على متوسط (4.16)، ودرجة موافقة (83%)، مما يؤكد على أن البنك يلتزم بتطبيق معيار السلم والسلم الموازي، ولكن بشكل محدود، وقد يكون هناك تحديات في تنفيذ هذا المعيار بشكل كامل بينما حصلت الفقرة رقم (5) "يقوم البنك بتطبيق معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها"، على متوسط (3.93)، بدرجة موافقة عالية (79%)، مما يدل على أن البنوك تُظهر التزامًا قويًا بتوفير حقوق المستثمرين وتوضيح طريقة التعامل معهم، وهو مؤشر إيجابي على العدالة والشفافية في إدارة الموارد، وحصلت الفقرة رقم (1) "يطبق البنك معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية"، على متوسط (3.95)، ودرجة موافقة (79%)، مشيرة إلى أن البنوك تلتزم بالإفصاح الكامل والمفصل في القوائم المالية، مما يعزز الكشف المالي الشفاف أمام الجهات المعنية، وبالنسبة للفقرة رقم (8) "يطبق البنك معيار الزكاة" فقد حصلت على متوسط (3.91)، ودرجة موافقة (78%)، مما يدل على أن الالتزام بتحصيل ودفع الزكاة يُظهر بطريقة دقيقة وفق المعايير المحاسبية الإسلامية، وهو جانب مهم من المسؤولية الاجتماعية للبنوك، وحصلت الفقرة رقم (9) "يطبق البنك معيار الاستصناع والاستصناع الموازي"، على متوسط (3.49) ودرجة موافقة (70%)، مما يشير إلى وجود مستوى جيد من التطبيق، لكنه أقل نسبيًا مقارنة بمعايير أخرى، مما قد يدل على الحاجة إلى تعزيز استخدام هذه الصيغة في العمليات البنكية، وجاءت الفقرة رقم (2) "يطبق البنك معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء"، بدرجة موافقة أيضًا عالية (77%)، ومتوسط (3.85)، مما يدل على أن المراجعة تُعد من أهم أدوات التمويل الإسلامي، ويبدو أن البنوك تطبق معاييرها بشكل جيد، رغم وجود بعض التحديات، وحصلت الفقرة رقم (3) "يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمضاربة"، على متوسط (3.18) ودرجة موافقة (64%)، مما يُظهر مستوى مقبول من التطبيق، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب، مما يشير إلى ضرورة تعزيز آليات تطبيق هذا النوع من التمويل الذي يعتمد على تقاسم الأرباح والمخاطر، وحصلت الفقرة رقم (7) "يقوم البنك بتطبيق معيار الاجارة والاجارة المنتهية بالتملك" على متوسط 3.09 ودرجة موافقة 62%، مما يدل على أن هناك تطبيقًا جزئيًا أو غير كامل لهذا المعيار، وأخيرًا حصلت الفقرة رقم (4) "يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمشاركة"، على متوسط (2.81) ودرجة موافقة (56%)، مما يعكس قلة استخدام أداة المشاركة في التمويل، أو وجود صعوبات في تطبيق متطلباته المحاسبية.

وبشكل عام، أشارت النتائج السابقة إلى أن البنوك الإسلامية في اليمن تمارس عملياتها وفق معايير المحاسبة الإسلامية بمستوى عالي نسبيًا، مع تركيز كبير على الجوانب المتعلقة بالشفافية، والالتزام الشرعي، وتقليل المخالفات، ومع ذلك، هناك بعض المعايير التي تحتاج إلى تحسين، خاصة في مجالات التمويل بالمشاركة والسلم، والتي تتطلب دعمًا أكبر في التطبيق والتنفيذ.

عرض نتيجة السؤال الثاني: ما مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم ايجاد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات حل المنازعات المالية، وذلك من خلال اجابات افراد عينة الدراسة والموضحة في الجدول (11).

جدول رقم (11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الكلية لمستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية
اليمنية

م	الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
1	يلتزم البنك بحصول مدير الامتثال الشرعي على شهادة الاختصاص الإسلامي المعتمدة في الحوكمة والامتثال.	4.31	0.858	86%	عالي جدا
2	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) تقرير الامتثال المعنون إلى مجلس الإدارة يتضمن مراجعة سياسات واجراءات الالتزام بكل العمليات المصرفية وتحديد مخاطر عدم الالتزام واقتراح التعديلات المناسبة.	4.25	0.775	85%	عالي جدا
3	يوضع البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل ارشادي بقواعد الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال	4.27	0.912	85%	عالي جدا
4	يلتزم البنك بارتباط قسم الامتثال الشرعي بمجلس الإدارة.	4.27	0.87	85%	عالي جدا
5	يعطي البنك (مراقب الامتثال الشرعي) الصلاحية الكاملة في الوصول لكافة المعلومات والسجلات والمستندات.	4.24	0.981	85%	عالي جدا
6	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل مخاطر عدم الامتثال مستنداً بالنصوص القانونية والمعايير المالية الإسلامية وتعميمه على كافة الموظفين.	4.13	0.862	83%	عالي
7	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة وجدول زمني بالزيارات الميدانية لفروع البنوك.	3.96	0.981	79%	عالي
8	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة تنفيذ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة (AAIOFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)	3.82	0.983	76%	عالي
9	يلتزم البنك (قسم الامتثال الشرعي) بمراقبة مدى التزام مجلس الإدارة بالنظام الداخلي للبنوك وخطط تدريب الموظفين.	3.98	1.08	80%	عالي
10	يقوم البنك (قسم الامتثال الشرعي) بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية للتأكد من مستوى التزام البنوك من خلال تعاقداته المصرفية والإدارية.	4.02	0.871	80%	عالي
11	يلتزم البنك بضرورة حصول موظفي قسم الامتثال الشرعي على شهادات الاختصاص المعتمدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3.98	1.147	80%	عالي
12	يقيم البنك دورات تدريبية لموظفي قسم الامتثال الشرعي.	4	1.072	80%	عالي

13	ينفذ البنك (الإدارة التنفيذية) قرارات اللجنة الشرعية بدقة.	4.20	0.989	84%	عالي
14	يراجع البنك منتجاته المالية والشرعية قبل طرحها.	4.36	0.778	87%	عالي جدا
15	يُعد البنك التقارير المالية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.	4.35	0.751	87%	عالي جدا
16	يصنف البنك الإيرادات والمصروفات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.	4.33	0.747	87%	عالي جدا
الدرجة الكلية		4.15	0.71	83%	عالي

أظهرت نتائج التحليل في الجدول رقم (11)، أن الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية عالي (83%)، وبمتوسط (4.15)، مما يؤكد على أن البنوك الإسلامية في اليمن تمتلك بنية رقابية وتنظيمية قوية فيما يتعلق بالامتثال الشرعي، وظهر ذلك من خلال المتوسطات للفقرات والتي تراوحت ما بين (3.82-4.36) والموضح كما يلي:

الفقرة رقم (14) "يراجع البنك منتجاته المالية والشرعية قبل طرحها"، حصلت على درجة موافقة عالية جداً من قبل أفراد العينة بمتوسط (4.36)، ومستوى موافقة (87%)، مما يدل على التزام كبير من البنوك اليمنية بفحص المنتجات المالية والتأكد من توافقها مع الشريعة الإسلامية قبل عرضها على العملاء، مما يعكس اهتماماً بالجودة والامتثال، وبالمثل حصلت الفقرة رقم (15) "يُعد البنك التقارير المالية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية"، على متوسط (4.35)، ومستوى موافقة عالية جداً (87%)، مؤكدة أن البنوك الإسلامية اليمنية تلتزم بإعداد التقارير المالية بطريقة تتماشى مع المبادئ والمعايير الإسلامية، وبالمثل حصلت للفقرة رقم (16) "يصنف البنك الإيرادات والمصروفات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية"، فحصلت على متوسط (4.33)، ومستوى موافقة (87%)، مما يدل على أن هناك دقة عالية في تصنيف البنوك للموارد المالية بما يتماشى مع الضوابط الشرعية، مما يعزز مصداقية القوائم المالية، وحصلت الفقرة رقم (1) "يلتزم البنك بحصول مدير الامتثال الشرعي على شهادة الاختصاص الإسلامي المعتمدة في الحوكمة والامتثال"، على متوسط (4.31)، ومستوى موافقة (86%)، مما يظهر حرص البنوك الإسلامية اليمنية على وجود كوادر متخصصة ومؤهلة لإدارة قسم الامتثال، مما يعزز الكفاءة والفاعلية في الرقابة الشرعية، وحصلت الفقرة رقم (3) "يضع البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل إرشادي بقواعد الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال"، فحصلت على متوسط (4.27)، ومستوى موافقة عالية جداً (85%)، مما يؤكد على أن البنوك تُصدر أدلة إرشادية لتعزيز الفهم الصحيح للامتثال الشرعي بين الموظفين، مما يساعد على توحيد الممارسات، وأما الفقرة رقم (4) "يلتزم البنك بارتباط قسم الامتثال الشرعي بمجلس الإدارة"، فحصلت على متوسط (4.27)، ومستوى موافقة (85%)، مؤكدة على استقلالية وفعالية قسم الامتثال، حيث يكون له خط توجيهي مباشر لمجلس الإدارة، مما يعزز رقابته الداخلية، وحصلت الفقرة رقم (2) "يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) تقرير الامتثال المعنون إلى مجلس الإدارة يتضمن مراجعة سياسات وإجراءات الالتزام بكل العمليات المصرفية وتحديد مخاطر عدم الالتزام واقتراح التعديلات المناسبة" على متوسط (4.25)، ومستوى موافقة عالية جداً (85%)، مما يدل على وجود دوراً فاعلاً لقسم الامتثال في تقديم تقارير شاملة لمجلس الإدارة، تساهم في تحديد المخاطر وتحسين الأداء، وبالمثل أيضاً الفقرة رقم (5) "يعطي البنك (مراقب الامتثال الشرعي) الصلاحية الكاملة في الوصول لكافة

المعلومات والسجلات والمستندات"، فكان المتوسط (4.24) ومستوى موافقة (85%)، مؤكدة على أن البنوك توفر لمراقب الامتثال صلاحيات واسعة لضمان كشف أي مخالفات أو ثغرات في العمليات، والفقرة رقم (13) "ينفذ البنك (الإدارة التنفيذية) قرارات اللجنة الشرعية بدقة"، فحصلت على متوسط (4.20)، ومستوى موافقة (84%)، مما يدل على أن هناك التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات الشرعية، مما يعزز العلاقة بين الجانبين ويحقق الالتزام الفعلي، أما الفقرة رقم (6) "يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل مخاطر عدم الامتثال مستنداً بالنصوص القانونية والمعايير المالية الإسلامية وتعميمه على كافة الموظفين"، فحصلت على متوسط (4.13) ومستوى موافقة (83%)، مما يدل على أن البنوك تعتمد على أطر قانونية ومعايير شرعية في تحديد مخاطر عدم الامتثال، وتعميم هذه المعرفة على موظفيها، مما يعزز الثقافة المؤسسية، وحصلت الفقرة رقم (10) "يقوم البنك (قسم الامتثال الشرعي) بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية للتأكد من مستوى التزام البنوك من خلال تعاقداته المصرفية والإدارية، على متوسط (4.02)، ومستوى موافقة عالية (80%)، مما يدل على أن هناك تعاون بين الأقسام المختلفة لضمان الالتزام الشرعي في جميع العقود والإجراءات البنكية، وجاءت الفقرة رقم (12) "يقيم البنك دورات تدريبية لموظفي قسم الامتثال الشرعي"، بمتوسط (4)، ومستوى موافقة عالية (80%)، مؤكدة على أن البنوك تهتم بتوفير برامج تدريبية لرفع كفاءة موظفي الامتثال، مما يدعم فعالية عمليات الرقابة والالتزام، وبالمثل حصلت الفقرة رقم (9) "يلتزم البنك بمراقبة مدى التزام مجلس الإدارة بالنظام الداخلي للبنوك وخطط تدريب الموظفين"، على متوسط (3.98) ومستوى موافقة (80%) مؤكدة على أن دور الامتثال لا يقتصر على العمليات فقط، بل يشمل أيضاً الرقابة على أداء مجلس الإدارة نفسه، وجاءت الفقرة رقم (11) "يلتزم البنك بضرورة حصول موظفي قسم الامتثال الشرعي على شهادات الاختصاص المعتمدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، بمتوسط (3.98)، ومستوى موافقة (80%)، مما يشير إلى الاهتمام بتطوير كفاءات موظفي الامتثال في مجالات ذات أهمية استراتيجية مثل مكافحة الجرائم المالية، أما الفقرة رقم (7) "يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة وجدول زمني بالزيارات الميدانية لفروع البنوك"، فحصلت على متوسط (3.96) ومستوى موافقة (79%)، مما يدل على وجود آلية متابعة ميدانية لضمان تنفيذ السياسات الشرعية بشكل صحيح في جميع الفروع، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (8) "يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة تنفيذ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة (AAIOFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)"، بمتوسط (3.82) ومستوى موافقة (76%)، مشيرة على أن البنوك تسعى لتطبيق المعايير الدولية، لكن المستوى أقل نسبياً، مما قد يستدعي تعزيز الجهود في هذا المجال.

وبشكل عام، فأشارت النتائج السابقة أن البنوك الإسلامية في اليمن تمتلك بنية رقابية وتنظيمية قوية فيما يتعلق بالامتثال الشرعي، مع تركيز كبير على الشفافية، وتدريب الكوادر، وتطبيق المعايير الشرعية والمالية الدولية، كما يظهر الالتزام العالي من قبل الإدارة التنفيذية والهيئات الرقابية داخل البنوك، مع وجود بعض الفرص للتحسين في مجالات تنفيذ المعايير الدولية وزيارة الفروع.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

- 1- عرض نتيجة الفرضية الأولى: لا يوجد إثر لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.
- ولإجابة على هذه الفرضية، تم إيجاد معامل الارتباط (Pearson correlation) لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية) والمتغير التابع (الامتثال الشرعي) في البنوك الإسلامية اليمنية، حيث تم إيجاد الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لتحليل الأثر.

جدول رقم (12) يوضح اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط

معاملات الانحدار					تحليل التباين الاحادي		ملخص النماذج		
مستوى الدلالة	t	الخطأ المعياري	b	المتغير المستقل	مستوى الدلالة	F	R ²	R	المتغير التابع
.000	7.497	.124	.931	تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية	.000	56.209	.515	.717	الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية

أظهر تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود علاقة إيجابية قوية ومعنوية إحصائياً بين تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) نحو (0.717)، مما يشير إلى ترابط عالي بين المتغيرين، وأوضح معامل التحديد (R^2) أن حوالي (51.5%) من التغير في مستوى الامتثال الشرعي يمكن تفسيره بتغير مستوى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، بينما النسبة المتبقية فقد تُفسر بعوامل أخرى لم يتم التطرق لها، وكانت قيمة اختبار F مرتفعة بلغت (56.209) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي ككل، بالإضافة إلى ذلك، كان معامل الانحدار (b) موجباً وبالغ الأهمية، حيث بلغ (0.931)، أي أن كل وحدة زيادة في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تقود إلى زيادة تقدر بـ (0.931) في مستوى الامتثال الشرعي، كما أظهر اختبار t لمعامل الانحدار قيمة عالية بلغت (7.497) ومستوى دلالة (0.000)، ما يدل على أن هذا التأثير ذا دلالة إحصائية وفعليّة واضحة، وبالتالي فإن تعزيز تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم بشكل كبير في رفع مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية.

2- عرض نتيجة الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى موظفي البنوك الإسلامية اليمنية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - الفئة العمرية - سنوات الخبرة المهنية).

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر افراد العينة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى موظفي البنوك الإسلامية اليمنية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - الفئة العمرية - سنوات الخبرة المهنية)، والموضحة في الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA وفق المتغيرات الديمغرافية

المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	43	3.6996	.57452	.627	.601
	2	4.2083	.88388		
	8	3.8229	.39450		
	2	3.8333	.11785		
	55	3.8910	.54990		
التخصص العلمي	38	3.7807	.54746	1.039	.428
	9	4.2083	.88388		
	4	3.5417	.46398		
	3	3.4167	.66144		
	1	3.5000	.0		
	55	3.6894	.54990		
المسمى الوظيفي	11	3.9630	.26058	1.665	.093
	2	3.9167	.11785		
	10	3.6574	.52613		
	11	3.9015	.55380		
	21	3.7103	.55127		
	55	3.8297	.54990		
الفئة	17	3.8235	.75051		

المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
العمرية	30	3.6639	.48319	.450	.719
	7	3.8333	.14434		
	1	4.0000	.0		
	55	3.8301	.54990		
سنوات الخبرة المهنية	18	3.7269	.67143	.503	.682
	21	3.7103	.55127		
	10	3.6750	.42573		
	6	4.0000	.31180		
	55	3.7780	.54990		

يتضح من الجدول رقم (13)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مدى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، والفئة العمرية، وسنوات الخبرة المهنية)، حيث كانت قيم مستوى الدلالة لكل المتغيرات أكبر من (0.05)، حيث كانت قيم مستوى الدلالة للمؤهل العلمي (0.601)، وللتخصص العلمي (0.428)، وللمسمى الوظيفي (0.093)، والفئة العمرية (0.719)، ولسنوات الخبرة المهنية (0.682)، وهذا يدل على أن آراء أفراد العينة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لا تتأثر بشكل معنوي بأي من هذه المتغيرات، وأن الاختلافات في المتوسطات الحسابية بين الفئات تعتبر اختلافات طفيفة وتتعلق بالعينة العشوائية ولا تعكس فروقاً حقيقية في المجتمع العام.

3- عرض نتيجة الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية). وللاجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أفراد العينة حول تطبيق الامتثال الشرعي لدى البنوك الإسلامية اليمنية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي - العمر - سنوات الخبرة المهنية - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي)، والموضحة في الجداول رقم (14).

جدول رقم (14) يوضح نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA وفق المتغيرات الديمغرافية

المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	43	4.1279	.72656	.693	.560
	2	4.8750	.08839		
	8	4.1250	.70315		
	2	4.1250	.88388		
	55	4.3132	.71361		
التخصص العلمي	38	4.2122	.71017	1.592	.191
	9	4.2500	.69386		
	4	3.6406	.51127		
	3	3.5417	.74039		
	1	5.0000	.0		
	55	4.1289	.71361		
المسمى الوظيفي	11	4.6000	.51218	2.043	.039
	2	4.5938	.57452		
	10	3.9028	.66593		
	11	4.1307	.68548		
	21	3.6124	.58721		
	55	4.1679	.71361		
الفئة العمرية	17	4.2132	.85897	.117	.950
	30	4.1146	.67436		
	7	4.1429	.62157		
	1	4.4375	.0		
	55	4.2275	.71361		
سنوات	18	4.1632	.64245	.361	.782

المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
الخبرة المهنية	21	4.0476	.89266		
	10	4.3313	.57058		
	6	4.2083	.45701		
	55	4.1876	.71361		

يتضح من الجدول رقم (14)، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، الفئة العمرية، سنوات الخبرة المهنية)، حيث كانت قيم مستوى الدلالة للمؤهل العلمي (0.560)، وللتخصص العلمي (0.191)، وللفئة العمرية (0.950)، ولسنوات الخبرة المهنية (0.782)، وجميعاً أعلى من مستوى الدلالة المحددة (0.05)، مما يشير إلى قبول الفرضية الأساسية الثالثة، وأن الاختلافات في المؤهل العلمي أو العمر أو سنوات الخبرة لا تؤثر بشكل إحصائي على مدى التزام موظفي البنوك الإسلامية اليمنية بتطبيق المعايير الشرعية، بينما لوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي تعزى لمتغير المسمى الوظيفي بمستوى دلالة (0.039) اقل من (0.05)، مما يدل على ان الاختلافات في ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية تختلف باختلاف المسميات الوظيفية.

الخاتمة

تشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- 1- درجة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية كان عالياً بشكل عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.75)، والوزن النسبي (74%)، حيث سجلت بعض المعايير مستويات تطبيق مرتفعة جداً مثل تقليل المخالفات الشرعية، والحد من تضارب الفتاوى، والإفصاح عن أسس توزيع الأرباح، بينما جاء تطبيق معايير التمويل بالمشاركة والسلم أقل نسبياً، مما يشير إلى وجود تحديات في تفعيل بعض أدوات التمويل الإسلامي.
- 2- مستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية كان عالياً جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.15) والوزن النسبي (83.09%)، وأظهرت البنوك التزاماً واضحاً بتطبيق الأطر التنظيمية والرقابية الشرعية، مثل وجود قسم متخصص للامتثال المرتبط بمجلس الإدارة، وتوفير الصلاحيات الكاملة لمراقبي الامتثال، وإعداد أدلة إرشادية وتقارير دورية حول المخاطر الشرعية، مما يعكس حرص البنوك على تحقيق الشفافية والحوكمة وفق المبادئ الإسلامية.
- 3- توجد علاقة إيجابية قوية ومعنوية إحصائياً بين تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ومستوى الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية، حيث بلغ معامل الارتباط (R) نحو (0.726)، ومعامل التحديد (R^2) نحو (0.527)، مما يعني أن (52.7%) من التغير في مستوى الامتثال الشرعي يُفسر بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية. كما كان معامل الانحدار

- (b) موجباً وعالٍ (0.923) عند مستوى دلالة 0.000، وهو ما يؤكد أن تعزيز تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الامتثال الشرعي للبنوك.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لدى موظفي البنوك الإسلامية اليمنية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - الفئة العمرية - سنوات الخبرة المهنية).
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى موظفي البنوك الإسلامية اليمنية تعزى للمتغيرات (المؤهل العلمي - التخصص العلمي - الفئة العمرية - سنوات الخبرة المهنية)،
- 6- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابة افراد عينة الدراسة حول مستوى ممارسة تطبيق الامتثال الشرعي لدى موظفي البنوك الإسلامية اليمنية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

بناء على نتائج الدراسة فقد خرجت الدراسة بتوصيات

- 1- تعزيز تطبيق أدوات التمويل الإسلامي ذات المستوى المنخفض مثل المشاركة والسلم من خلال تدريب الكوادر وتطوير الإجراءات والسياسات الخاصة بها.
- 2- توسيع استخدام المعايير الدولية في المحاسبة الإسلامية (مثل معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI)، وذلك لتحسين جودة التقارير المالية وتحقيق الانضباط المالي الشامل.
- 3- توفير برامج تدريبية مستمرة لمراقبي ومفتشي الامتثال الشرعي، من أجل رفع كفاءتهم وتمكينهم من التعامل مع التحديات الشرعية والمالية المتغيرة.
- 4- الارتقاء بمستوى الوعي لدى الموظفين والمديرين حول أهمية الامتثال الشرعي، وربطه بالحوكمة الرشيدة وأخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي.
- 5- تشجيع البنوك على اعتماد أدلة إرشادية واضحة للامتثال الشرعي وتعميمها على جميع الفروع، إلى جانب تعزيز زيارات التفتيش الميداني الدوري.
- 6- تفعيل دور قسم الامتثال الشرعي في مراقبة مدى التزام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالأنظمة الداخلية والسياسات الشرعية.
- 7- الاهتمام بتوظيف كوادر مؤهلة ومُدربة في مجال الامتثال الشرعي ومحاسبة المنشآت الإسلامية، وخاصة في الوظائف القيادية والتنفيذية.
- 8- تشجيع البنوك على تبني سياسات أكثر شفافية في الإفصاح المالي والشرعي، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وتصنيف الإيرادات والمصروفات.
- 9- إجراء دراسات مستقبلية لقياس تأثير الامتثال الشرطي والمحاسبي على الأداء المالي والاستقرار المؤسسي للبنوك الإسلامية، لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

Conflict of interests

The current study had no conflicts of interest.

References

- 1- ابتهاج اسماعيل يعقوب، واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 34، العدد 89، 2011.
- 2- أبو منصور محمد لن أحمد الأزهرى، 370هـ، تهذيب اللغة، ط1، تحقيق: محمد عوض مرعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ج7.
- 3- إحسان الأغا، ومحمود الاستاذ، مقدمة في تصميم الدراسة التربوية، ط1، غزة، فلسطين، 2004.
- 4- أحمد ابن زكريا ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج3، 2001.
- 5- اسامة زيدي محمد، مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعية، مجلة تراث الجامعة، العدد 31، 2021.
- 6- استفتاء مكى حسين، اثر معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على الأدوات المالية للمصارف الإسلامية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2019.
- 7- زينب أحمد جعفر الحداد، واران حاتم العبيدي، الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 49، 2021.
- 8- عاصم سامي الفقهاء، وعبدالله الصيفي، د ت، الامتثال الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية وعلاقته بالمخاطر، أطروحة دكتوراه، الجامع الأردنية، كلية الشريعة.
- 9- عبدالله عطية، مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، بحث قدم في المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي 7 نيسان 2016، اسطنبول - تركيا.
- 10- علي ين محمد علي الجرجاني، د ت، التعريفات، ط1، تحقيق: ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، 1405هـ.
- 11- فوزية براهي، نحو تطبيق المحاسبة من منظور اسلامي لتسين جودة التقارير المالية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 2017.
- 12- كمال، وسميرة، الحوكمة والامتثال في المصارف ودورها في مكافحة ظاهرة الساد والوقاية منها، بحث منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، الجزيرة، 2016.
- 13- محمد بن محمد بن عبدالرزاق الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، د ط، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 2025، ج17.
- 14- محمد بن مكرم ابن منظور، د ت، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، ج8.
- 15- مصطفى كامل كريم، مدى التزام المصارف الإسلامية العراقية في تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، أطروحة الدكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2021.

- 16- معجم اللغة العربية المعاصرة، (د ت)، الجزء الثالث.
- 17- ناجي حمد صالح حم، أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، إطروحة دكتوراه، جامعة مالايا، أكاديمية الدراسات الإسلامية، 2023.
- 18- نادر رمضان يونس، وكسر علي محمد، تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFL) في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في إقليم كردستان بالعراق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، 9 - 24، 2023.
- 19- هناء خالد محمد خالد، وبكر إبراهيم محمود، تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة التقارير المالية لعينة من المصارف الإسلامية العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 126، 2020.
- 20- نادر رمضان يونس، وكسر علي محمد، 2023، تأثير تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (AAOIFL) في الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في إقليم كردستان بالعراق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة زاخو، 9 - 24.
- 21- هيام الزيداني، وآخرون، وظيفة الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ودورها الرقابي في مكافحة غسل الأموال، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد (16) العدد (4)، 2020.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم

أخي / أختي/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان: "أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية" وقد قام الباحث بإعداد استبانة تتكون من جزئين:

الجزء الأول: يشمل البيانات الديمغرافية.

الجزء الثاني: محاور الاستبانة، ويشمل على محورين، وهي: المحور الأول: معايير المحاسبة الإسلامية (المتغير المستقل)، والمحور الثاني: الامتثال الشرعي (المتغير التابع).

تم جمعها من الأدبيات النظرية، والأبحاث، والدراسات ذات الاختصاص بموضوع الدراسة، يأمل الباحث منكم تكريماً لقراءة عبارات كل محور وبعد في الاستبانة، ووضع علامة (√) على الإجابة التي ترونها ملائمة وتعبّر عن الواقع. كما يأمل الباحث أن تساعد إجاباتكم في تحقيق أهداف هذه الدراسة. ولكم جزيل شكري وعظيم أمنيّاتي لتفضلك بتعبئة هذه الاستبانة، حيث سيتم التعامل مع البيانات التي ستدلي بها بما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا....

الباحث

د. جمال أحمد محمد سعيد

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية العلوم الادارية- جامعة البصرة

الجزء الأول: يشمل البيانات الديمغرافية									
1	المؤهل العلمي	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه
2	التخصص العلمي	محاسبة	..	إدارة أعمال	..	علوم مالية ومصرفية	..	اقتصاد	..
3	المسمى الوظيفي	مدير بنك/ فرع	..	نائب مدير بنك/ فرع	..	مدير إدارة	..	رئيس قسم	..
4	الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	..	30 - أقل من 40 سنة	..	40 - أقل من 50 سنة	..	أكبر من 50 سنة	..
5	سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	..	5 إلى أقل من 10 سنوات	..	10 إلى أقل من 15 سنة	..	15 سنة فأكثر	..

الجزء الثاني: يشمل على محاور الدراسة						
م	العبارة	مستوى				
		1	2	3	4	5
		منخفض جداً	منخفض	متوسط	عال	عالي جداً
المحور الأول: تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية اليمنية (المتغير المستقل) ويتمثل في الآتي:						
1	يطبق البنك معيار العرض والإفصاح في القوائم المالية.					
2	يلتزم البنك بتطبيق معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء.					
3	يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمضاربة.					
4	يقوم البنك بتطبيق معيار التمويل بالمشاركة.					
5	يقوم البنك بتطبيق معيار حقوق اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.					
6	يلتزم البنك بتطبيق معيار السلم والسلم الموازي.					

					7	يقوم البنك بتطبيق معيار الاجارة والاجارة المنتهية بالتملك.
					8	يقوم البنك بتطبيق معيار الزكاة.
					9	يطبق البنك معيار الاستصناع والأستصناع الموازي.
					10	يطبق البنك معايير المحاسبة الإسلامية عند قياس الأصول والخصوم.
					11	يلتزم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في الحد من تضارب الفتاوي أو الاجتهادات الشرعية.
					12	يقوم البنك بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لتقليل المخالفات الشرعية فيها.
المحور الثاني: الامتثال الشرعي في البنوك الإسلامية اليمنية (المتغير التابع) ويتمثل في الآتي:						
					1	يلتزم البنك بحصول مدير الامتثال الشرعي على شهادة الاختصاص الإسلامي المعتمدة في الحوكمة والامتثال.
					2	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) تقرير الامتثال المعنون إلى مجلس الإدارة يتضمن مراجعة سياسات واجراءات الالتزام بكل العمليات المصرفية وتحديد مخاطر عدم الالتزام واقتراح التعديلات المناسبة.
					3	يوضع البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل ارشادي بقواعد الامتثال الشرعي ومراقبة الامتثال
					4	يلتزم البنك بارتباط قسم الامتثال الشرعي بمجلس الإدارة.
					5	يعطي البنك (مراقب الامتثال الشرعي) الصلاحية الكاملة في الوصول لكافة المعلومات والسجلات والمستندات.
					6	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) دليل مخاطر عدم الامتثال مستنداً بالنصوص القانونية والمعايير المالية الإسلامية وتعميمه على كافة الموظفين.
					7	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة وجدول زمني بالزيارات الميدانية لفروع البنوك.

8	يُعد البنك (قسم الامتثال الشرعي) خطة تنفيذ معايير هيئة المحاسبة والمراجعة (AAIOFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.(IFSB)				
9	يلتزم البنك (قسم الامتثال الشرعي) بمراقبة مدى التزام مجلس الإدارة بالنظام الداخلي للبنوك وخطط تدريب الموظفين.				
10	يقوم البنك (قسم الامتثال الشرعي) بالتنسيق مع قسم الشؤون القانونية للتأكد من مستوى التزام البنوك من خلال تعاقداته المصرفية والإدارية.				
11	يلتزم البنك بضرورة حصول موظفي قسم الامتثال الشرعي على شهادات الاختصاص المعتمدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.				
12	يقيم البنك دورات تدريبية لموظفي قسم الامتثال الشرعي.				
13	ينفذ البنك (الإدارة التنفيذية) قرارات اللجنة الشرعية بدقة.				
14	يراجع البنك منتجاته المالية والشرعية قبل طرحها.				
15	يُعد البنك التقارير المالية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.				
16	يصنف البنك الإيرادات والمصروفات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.				